الفهرس

خلفية	2
السياق الاقتصادي الاجتماعي إقليميًا	3
التوصيات	**4**
الديمقراطية والمشاركة السياسية والانخراط في أجندة 2030	5
التوصيات	**6**
اقتصاديات متنوعة وتوليد فرص العمل	7
التوصيات	**7**
تمويل التنمية في المنطقة العربية	8
التوصيات	**8**
وضع الإنسان والكوكب في صلب التنمية المستدامة	9
التوصيات	**10**
منتدى الشباب – مشروع "سفير" - 11 – 13 آذار/مارس 2023	11
رسائل رئيسية حول الأولويات الموضوعاتية المحددة	**11**

خلفية

في منتصف فترة تنفيذها، تتضح التحديات البنيوية والهيكلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى المستوى الأمني التي واجهتها خطة عمل 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، باعتبارها التزامًا عالميًا لتحقيق عالم مستدام ومزدهر وسلمي للجميع.

وقد أشار قادة العالم إلى هذا التحدي خلال الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2022،[1] قائلين إن الانتعاش الاقتصادي في العالم قد أثبت عدم توازنه وأن النمو العالمي يواجه تحديات كبيرة، وأن "التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والفقر، وعدم المساواة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والاضطرابات المستمرة في القيمة العالمية وسلاسل التوريد، والزيادة في أسعار المواد الغذائية والسلع، وتهديد الأمن الغذائي على المستوى العالمي، كلّها تعرّض آفاق التنمية للخطر وتعيق احتمالات الانتعاش، لا سيما في البلدان الأكثر ضعفاً التي تعاني بالفعل من نسب مرتفعة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية." وتشير الأرقام إلى توسع الفجوة واللامساواة إذ يستحوذ أغنى 1٪ على حوالي ثلثي إجمالي الثروة عام 2020، أي ما يقرب من ضعف ما يملكه من أموال 99٪ من سكان العالم.[2]

وقد أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا بهذا الوضع المتفاقم، حيث انخفض مؤشر التنمية البشرية، الذي يقيس مستويات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، على مستوى العالم خلال العامين المتتاليين. بعبارة أخرى، تراجعت التنمية البشرية إلى مستوياتها في 2016 وتراجعت 9 دول من أصل 10 في التنمية البشرية.[3]

ولا تختلف تحديات التنمية المستدامة عن ذلك في معظم بلدان المنطقة العربية، بل تشير إلى الحاجة الملحة لعقد اجتماعي جديد ينطلق من الدولة التي تعزز حقوق الإنسان والشفافية والفصل بين السلطات، وتبرز العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية كأولوية. وقد أدّت عقود من السياسات الريعية والطبيعة الغنائمية للدولة إلى غياب الاقتصادات المنتجة، والافتقار إلى آليات توزيع وإعادة توزيع عادلة وسياسات اجتماعية شاملة، وتأصّل الفساد واللامساواة على المستويين الوطني والإقليمي.

من ناحية أخرى، فإن غياب الحوار الوطني الشفاف ومتعدد الأطراف ذات الآليات المنظمة واستبعاد الفئات الضعيفة من المسارات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بالإضافة لغياب مسارات واضحة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية يتسبب بالعنف والاضطرابات الاجتماعية والأمنية. وتواجه مساعي تحقيق سلام مستدام في المنطقة مزيدًا من التحديات، ليس

[1] https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/455/26/PDF/N2245526.pdf?OpenElement
[2] https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621477/bp-survival-of-the-richest-160123-summ-en.pdf
[3] https://www.undp.org/press-releases/multiple-crises-halt-progress-9-out-10-countries-fall-backwards-human-development-undp-report-warns

بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية فحسب، لا بل لأن الفاعلين الدوليين والإقليميين يفضّلون الاتجار بالأسلحة وتعزيز دور القطاع الخاص من دون آليات مساءلة والاعتماد على المساعدات الإنسانية على حساب تلبية الاحتياجات الأساسية.

خلال المنتدى الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة الذي استمر يومي 12 و13 آذار/مارس 2023، تم تنظيم سبع حلقات نقاش، تتناول كل واحدة منها موضوعا معينًا من مواضيع خطة عمل 2030 وجوانبها الخمسة، الناس والازدهار والسلام والكوكب والشراكات، بالإضافة للثقافة. شارك في جلسات مجموعة العمل حوالي 150 شخصًا، وضعوا مجموعة من التوصيات، بما في ذلك السياق والمسار والمشاركة على المستوى الإقليمي في رصد خطة عمل 2030، والترابط بين السلام والتنمية، والتماسك الاجتماعي، والمشكلات الاقتصادية الهيكلية، وتنفيذ الأجندة وتمويلها، والاقتصادات المتنوعة، والتصنيع والتوظيف، وتمويل المناخ.

السياق الاقتصادي الاجتماعي إقليميًا

مع تناقص دور الدولة التنموي على مدى عقود، سيطرت خيارات السياسة الريعية على المنطقة العربية، مما قلل من جودة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، وإمكانية الوصول إليها، وحتى توفرها. وكان الاعتقاد السائد أن تحقيق النمو وتحفيز دور القطاع الخاص سيؤديان إلى التنمية، وتم تجاهل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وكذلك سياسات إعادة التوزيع التصاعدي والعادل، والحماية الاجتماعية الشاملة، ومساءلة الشركات.

بقيت مسارات الإصلاح والتعافي سطحية، على الرغم من مطالب الناس ودعواتهم للتغيير، حيث أعادت السياسات الليبرالية الجديدة القديمة التي روجت لها المؤسسات المالية الدولية، والتي تدعو إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصخصة الخدمات الأساسية، وتطبيق سياسات التكيف الهيكلي والتدابير التقشفية، من جانب أخر بقيت مسارات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية تعاني من فقدان الرغبة السياسية والافتقار للدعم المادي والسياسي مما أدى إلى افقاد أهداف التنمية المستدامة إحدى أهم مضامينها. إن ضعف التمويل لتخصيص الموارد للحماية الاجتماعية، وغياب القدرة والموارد اللازمة لتعزيز التقنيات الخضراء، يعيق جهود تحقيق التنمية المستدامة والتعافي من الأزمة متعددة الأبعاد في المنطقة. وكذلك الأمر بالنسبة الى استمرار النزاعات والحروب، بما في ذلك في سوريا واليمن وليبيا، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد وحرب أوكرانيا والزلزال المدمّر في تركيا وسوريا مؤخرًا. هكذا، تظهر هشاشة المنطقة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتفاوت في تأثيراتها، بما في ذلك قضايا اللاجئين والهجرة.

وتشير المعطيات الى اوضاع المنطقة كما يلي:[4]

[4] https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/22-0331-policy-brief-impacts-ukraine-russia-en2_0.pdfز

- ستخسر اقتصادات المنطقة 11 مليار دولار في عام 2022 و16.9 مليارًا في 2023.
- سيتفاقم الدين العام في المنطقة، والذي يبلغ حاليًا 92% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. ومن المرجح أن تواجه البلدان المتوسطة الدخل زيادة بنسبة 8% في خدمة الديون في 2022، تبلغ حوالي 500 مليون دولار بسبب زيادة سعر الفائدة وانخفاض قيمة العملة (في بعض البلدان.
- سيتعرض أمن الطاقة للتهديد خاصة بالنسبة للبلدان المستوردة للطاقة مثل لبنان والأردن وفلسطين والجمهورية العربية السورية وتونس ومصر.
- من المتوقع أن يتباطأ دخل الأسرة إلى 0.54% في عام 2023. سيخسر عدد كبير من الشباب وظائفهم وسينضم 3.7 مليون شخص إضافي إلى صفوف الفقراء ليرتفع الإجمالي إلى رقم قياسي يبلغ 125.8 مليونًا يعيشون تحت خط الفقر الوطني. ويقدر أن 2.8 مليون شخص إضافي سيعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2023.

- ستشهد منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة على مستوى تأمين التمويل.

التوصيات

- وضع أجندة 2030 وخطاب التنمية البشرية المستدامة القائم على الحقوق والشامل ومتعدد الأبعاد في أولويات السياسات العامة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وتطوير جداول أعمال الإصلاح الوطنية التي تستجيب لاحتياجات التنمية وحقوق الناس.
- مراجعة أنماط الإنتاج والاستهلاك في المنطقة لتعزيز القطاعات الإنتاجية والتنافسية والمستدامة بيئيًا، وإعطاء الأولوية للزراعة المستدامة وبدائل الطاقة ووضع سياسات عامة فعالة تعطي الاولوية للانتاج على حساب الاستيراد، وإيجاد فرص عمل لائقة وتعويض كافٍ، بهدف عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، بدلًا من بناء القدرة على الصمود على المدى القصير.
- ضمان توافر البيانات حول الفقر واللامساواة على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية لمعالجة نقاط الضعف لدى المحتاجين واعتماد سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة بما في ذلك الفئات المستبعدة حاليًا، ولا سيما العمال غير النظاميين والعاملين لحسابهم الخاص، ومعظمهم من النساء.
- وضع تدابير للتمويل المستدام والمنصف للحماية الاجتماعية، على سبيل المثال عن طريق فرض ضرائب تصاعدية، ضمن تطوير مسارات للتعزيز الشفافية في آليات وضع الميزانيات والنفقات.
- تقويض أزمة الديون وسياسات التقشف التي تضعف قدرة البلدان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والدعوة إلى آلية تسوية الديون السيادية تحت

رعاية الأمم المتحدة لمعالجة الديون غير المستدامة وغير المشروعة، بما في ذلك من خلال إلغاء الديون على نطاق واسع.

- وضع مسارات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة، وذلك بهدف الاستفادة المثلة من المصادر المتوفرة وتعزيز قدرة هذه السياسات على تحقيق تغيرات نوعية على المدى المتوسط والبعيد.

الديمقراطية والمشاركة السياسية والانخراط في أجندة 2030

تعد الديمقراطية والمشاركة السياسية من العوامل الأساسية لضمان قيام الناس بدورهم كفاعلين في التغيير وعمليات صنع السياسات. لكن النخبة الحاكمة التقليدية في المنطقة تحد من إمكانية المشاركة السياسية الفعالة للناس. يجب تنظيم العلاقة بين أصحاب الحقوق والمكلفين بالواجبات من خلال العقود الاجتماعية المؤاتية التي تؤمن فضاءات المشاركة السياسية الفعالة والحوكمة وآليات الديمقراطية. اما بالنسبة لتنفيذ خطة عمل 2030، لقد تم اقتراح الآليات المؤسسية في معظم دول المنطقة، لا سيما على المستويات الوزارية ولجان رصد وتخطيط تنفيذ الأجندة، إلا أن مساحات مشاركة المجتمع المدني في هذه الآليات لا تزال محدودة، وتقتصر في الغالب على بعض الاجتماعات التشاورية الشكلية.

تواجه المسارات الديمقراطية والتشاركية على المستويات الوطنية مزيدًا من التحديات، في ظل تفشي الفساد المتأصل والمحسوبية من جهة، والمقاربة الحصرية التمييزية بحق الفئات الضعيفة من جهة أخرى. ولا تزال هذه الفئات، ولا سيما الشباب والنساء وكبار السن، تواجه تحديات التنمية دون معالجة وبدون آليات تسمح لها بالتعبير عن تطلعاتها بشكل منهجي في صياغة السياسات العامة. ويعتبر الفضاء المدني مغلقا في حوالي نصف البلدان في المنطقة، أما في النصف الآخر، فهي محدودة. ورغم التحركات المطلبية التي شهدتها في المنطقة في العقد الماضي، لكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وأسعار السلع (مثل الوقود) لا تزال في مقدمة المطالب[5]. لكنْ، وكما يشير التقرير العالمي عن الاحتجاجات لعام 2022،[6] فإن الاحتجاجات في المنطقة تواجه بردود عنيفة وحملات قمع واسعة النطاق وأحيانا بشكل وحشي، من خلال استخدام القوة المميتة أو المفرطة، فضلاً عن الاعتقالات التعسفية وإيقاف الإنترنت.

من جانب آخر، أدى التعامل مع مسارات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية كأدوات للتطبيق وليس كعمليات اجتماعية وسياسية، أدى إلى افقار هذه المسارات لقدراتها على خلق تحالفات جماهيرية واسعة، وحصرها ضمن إحصائيات ومؤشرات منقوصة ومتكررة في التوصيف.

[5] https://twitter.com/TheCeSSRA/status/1615704799047192576/photo/1.
[6] https://findings2021.monitor.civicus.org/middle-east-north-africa.html

التوصيات

- اعتبار أن التنفيذ الفعال لخطة عمل 2030 يعتمد على البيئة الديمقراطية المؤاتية للمشاركة، كما تم التعبير عنها بوضوح في وسائل التنفيذ والحوكمة الرشيدة وتحديداً في الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة.
- مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في التنمية بتنوعهم في بناء خطة عمل تحويلية تلتزم بموجبه الدولة بمعايير وأنظمة حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتتبنى وتضمن الأطر القانونية لحرية تكوين الجمعيات والتجمع والرأي. كما يجب أن يكون المتخلفون عن الركب والمجموعات الضعيفة في قلب استراتيجيات المشاركة الشاملة.
- بدء عمليات الإصلاح السياسي بقيادة الناس، واتباع مقاربة قائمة على الحقوق، ووضع الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين في الصميم، والتأكد من أن عمليات الإصلاح هذه تغذي عمليات الإصلاح الاقتصادي بشكل شامل، نحو سياسات اقتصادية مستدامة وشاملة تهدف إلى معالجة اللامساواة والظلم الاجتماعي.
- ضمان حق الحصول على المعلومات وطريقة إدارة المعلومة من خلال الشفافية والوضوح وإمكانية استخدامها في محاربة المعلومات الخاطئة التي تعيق المساءة والمحاسبة والمشاركة الحقيقية في تخطيط موازنات اجندة التنمية
- ضمان استقلال القضاء وحماية مبدأ الفصل بين السلطات من أجل ضمان الرقابة والمساءلة والمحاسبة بين مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها ضمان استقلالية هيئات محاربة الفساد والرقابة المالية
- تطوير هياكل حكم ديمقراطي مبنية على مقاربة حقوقية ومواطنية، مع تعزيز تدابير الشفافية والمساءلة.
- الانخراط في آليات المراجعة الوطنية الطوعية وآليات مراقبة حقوق الإنسان الأخرى بما يتجاوز إعداد التقارير، والشروع في عمليات مملوكة وطنيًا لاعتماد أجندة تنمية وطنية كاملة وشاملة.

- استخدام الرقمنة والأتمتة في قطاع الخدمات مما يعزز المساواة في الحصول على الخدمات ويقلل من أشكال الفساد الصغير مع وجود ضوابط في حفظ المعلومات الشخصية والتعامل بها بين القطاعات.

- إقرار سياسات عامة تضمن العدالة بين الجنسين وتقدر عمل المرأة الرعائي ضمن الدخل الوطني، وتوفر بيئة عمل امنة، تجرم العنف الشامل ضد النساء، وتتضمن اليات وتدابير ايجابية تقضي على التمييز ضد النساء وتضمن مساواتهن في الحقوق وتمكنهن للوصول الى مراكز صنع القرار

- العمل على تطوير وتنمية خبرة الشباب وتشجيعهم على الاستفادة من التحولات الديمقراطية والمساهمة في الاصلاح السياسي والاطلاع على التجارب في البلدان الاخرى

وتنظيم اعمال المبادرات والمؤسسات الشبابية التي تساهم في الانخراط والمشاركة السياسية في الشأن العام

اقتصاديات متنوعة وتوليد فرص العمل

يُعتبر الهيكل الاقتصادي في الدول العربية من الأقل تنويعًا، مع تفشي الاقتصادات الريعية وهيمنة قطاع الخدمات وتهميش التصنيع والقطاعات الانتاجية وغياب التنافسية. وعلى مستوى قوى العمل، ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، كان أداء العمل الإجمالي في المنطقة الأسوأ عالميًا، وغابت قدرة المنطقة على ترجمة استثماراتها الرأسمالية إلى إنتاجية.[7] ويستمر النقص في استخدام القوى العاملة[8] بالارتفاع وخاصة بين الشباب، حيث يُقدر معدل بطالة الشباب والقوى العاملة بنسبة 40.4% في عام 2020 (65.6% للشابات و33.7% للشباب)، كما تواجه المنطقة مستويات عالية من العمالة غير المهيكلة، تمثّل ثلثي إجمالي العمالة تقريبًا.[9]

من المهم ضمان التنويع الاقتصادي الشامل في هذا السياق، وهو يكتسب أهمية إضافية في سياق تغيير المناخ، من خلال إتاحته التنويع بعيدًا عن المنتجات والأسواق والوظائف المعرضة للخطر من أجل زيادة المرونة. ومع مناقشة التحول إلى الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي واعتماد اتساق السياسات بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، تعكس اتجاهات التوظيف العالمية أن التحول من العمل كالمعتاد إلى السيناريوهات الخضراء بحلول عام 2030 يمكن أن يخلق 8.4 مليون وظيفة إضافية حول العالم للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، تستوعب منها الدول العربية 437 ألف فرصة عمل فقط.[10]

التوصيات

- وضع نمو الإنتاجية الشامل والتنويع والتغيير الهيكلي في صدارة خطط التنمية الوطنية.
- اعتماد مقاربة منهجية طويل الأجل لضمان خلق فرص عمل لائقة مع اقتصادات متنوعة وتعزيز قدرة العمل على الاستثمار في المهارات والدراية الفنية وتطوير التكنولوجيا ومعالجة عدم التوافق بين التعليم والعمالة.
- تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير المصالح الجماعية لمواجهة تحديات التنمية الإقليمية بما في ذلك الفقر واللامساواة والأمن الغذائي والديون والطاقة والعمل اللائق والبنية التحتية والإنتاج المستدام. الوضع في الاعتبار الدروس المستفادة من جائحة كوفيد والسياق العالمي لتعزيز التبادلات بشأن تعزيز التكامل الإقليمي وفوائد التجارة البينية.

[7] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---act_emp/documents/publication/wcms_840589.pdf
[8] Labour underutilization refers to mismatches between labor supply and demand, leading to an unmet need for employment among the population
[9] https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_817061/lang--en/index.htm
[10] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/briefingnote/wcms_853324.pdf

- تعزيز آليات المراقبة الاجتماعية والشفافية من خلال حرية الوصول إلى المعلومات وتوفير "سجل المالك المستفيد" كضمن للتغيير الهيكلي العادل في القطاع الاقتصادي.

- تعزيز التعاون بين القطاع العام، القطاع الخاص، والمجتمع المدني والخروج من الصورة الشكلية الى صيغة تشاركية عميقة تقوم على مبدأ المساءلة المتبادلة المرتكزة الى مبادئ حقوق الانسان.

تمويل التنمية في المنطقة العربية

يعتبر تمويل التنمية في صلب تحقيق التنمية المستدامة وينبغي النظر إليه بشكل شامل، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد المحلية، والأعمال التجارية والتمويل المحلي والدولي، التجارة العالمية، التعاون الإنمائي الدولي، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والتكنولوجيا، والقضايا النظامية.[11] لكن الصورة تظل قاتمة، بما في ذلك في المناقشات حول الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً بشأن وسائل التنفيذ خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2022.[12] ويتضح عدم التزام الدول المانحة على مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، رغم أن حصة المنطقة من إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية تبلغ 10.95٪،[13] حيث أن حفنة منها فقط حققت هدف 0.7٪. لذا، فإن الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ الالتزامات والاستجابة للتحديات الجديدة لا تزال قائمة. وتتناقض هذه الدعوة بشكل صارخ مع ما شهدناه من حيث توريق المساعدة الإنمائية الرسمية أو اعتبار استجابات كوفيد جزءًا منها بدلًا من كونها إضافة إليها.

وتعد المنطقة العربية من أكثر المناطق مديونية في العالم، حيث بلغ متوسط الدين العام في الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وعمان وفلسطين والسودان وتونس 98.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 مقارنة بمتوسط 55.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.[14]

التوصيات

- الإقرار بأن أزمات الديون قد امتدت إلى أزمات في التنمية[15] وهي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والدعوة إلى وقف سداد الديون العامة من جانب واحد ومن منطلق سيادي.

[11] https://csoforffd.files.wordpress.com/2021/09/ffd-toolkit-2021-eng_sept24b_jbb.pdf
[12] https://www.globalpolicy.org/en/news/2022-07-20/financing-development-2022-un-hlpf-sustainable-development
[13] https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/
[14] https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/L2201161_January12.pdf
[15] https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-10/UNDP-DFS-Avoiding-Too-Little-Too-Late-on-International-Debt-Relief-V3.pdf

- وضع جدول أعمال فعالية التنمية في قلب جهود التنمية المستدامة، ودعوة الجهات المانحة إلى إنهاء أي شروط سياسية مرتبطة بالمساعدة المقدمة للبلدان المتلقية، والالتزام بالتزاماتها بما في ذلك تلك الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وخطة عمل أكرا و شراكة بوسان للتنمية الفعالة.
- وضع معايير للشفافية والمساءلة والتنظيم في القطاع الخاص، تماشيًا مع خطاب التحول الرقمي الأخضر الذي يضع الشراكات والحلول التي يقدمها القطاع الخاص في الطليعة، مع الأخذ في الاعتبار نتائج التنمية للتمويل العام والخاص وآليات المزج التي يتطلبها.
- الوضع في الاعتبار أن تتماشى الحلول التي يقدمها القطاع الخاص، مع الحقوق الأساسية للإنسان بما في ذلك الحق في الصحة والتعليم، بما في ذلك إمكانية الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، وتوفير هذه الحقوق.

- وضع ضوابط الحوكمة في القطاع الخاص والقطاع الخاص العائلي

- تعزيز الشفافية ما بين القطاع الخاص وعلاقته بالقطاع العام ونقاط التقاطع المتمثلة في العطاءات والشراء العام

- تمكين المواطن بما يضمن التعامل مع التفاوت في المعرفة الرقمية في المنطقة العربية بشكل يضمن المشاركة الحقيقة (عدم التطرق لهذه المواضيع بشكل يضع الدول العربية بنفس الدرجة في المعرفة والتواصل)

وضع الإنسان والكوكب في صلب التنمية المستدامة

إن الاستدامة والهموم البيئية تعزز كل منهما الآخر. وتشير عقود طويلة من التبادلات بشأن تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك الاحترار العالمي وإزالة الغابات وحرائق الغابات والجفاف وزيادة الأعاصير والفيضانات وذوبان الجليد وارتفاع منسوب مياه البحر، بوضوح إلى ضرورة التحرك نحو مقاربة أزمة المناخ من خلال التنمية المستدامة على أساس الالتزامات التي تم التعهد بها، وكذلك التساؤل عمن يظل مسؤولًا، وكيف نتكيف ونخفف، وأيضًا، كيف نتعامل معها بشكل خاص من حيث التمويل.

في هذا الصدد، يتم مراجعة الالتزامات الدولية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 واتفاق باريس لعام 2015 سنويًا خلال مؤتمر الأطراف، بالنظر إلى أربع ركائز للتمويل والتعاون في اعتماد آليات التخفيف من الضرر. وقد انعقد آخر مؤتمر أطراف (كوب 27) في شرم الشيخ. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الرئاسة المصرية بالتنسيق مع مجموعة الدول النامية، إلا أنها فشلت في تحقيق التوقعات ولم تقترب من أهدافها، باستثناء صندوق الخسائر والأضرار والذي كان يعتبر نجاحًا كبيرًا. ومع ذلك، هناك عقبات كثيرة تواجه هذا الصندوق، حيث لا تزال قيمة الالتزامات المستهدفة غير واضحة، مع رصيد حالي يبلغ صفرًا. كما أنه من غير الواضح ما إذا كانت دول مثل

الصين، المصنفة على أنها نامية وفي نفس الوقت واحدة من أكثر البلدان تلوثًا، ستساهم في الصندوق أم لا. كما لم يكن هناك اتفاق على المعايير التي تحدد البلدان والحالات المؤهلة للاستفادة من الصندوق.

التوصيات

- معالجة الخطاب المناخي في سياق معالجة تحديات التنمية المستدامة المنهجية واعتماد نماذج بديلة للإدارة الاقتصادية تستند إلى العدالة الاجتماعية والمناخية المترابطة. يجب أن تسترشد هذه الجهود بالمقاربات القائمة على حقوق الإنسان، وينبغي ضمان حق الشعوب في المشاركة في تصميم وتنفيذ هذه الخيارات السياسية.
- تعزيز الجهود للضغط على البلدان المتقدمة للبقاء على انسجام تام مع مبدأ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن المسؤوليات المشتركة والمتباينة.
- في حين يتم الترويج للتكنولوجيا الخضراء من قبل البلدان المتقدمة كحلول للعمل المناخي، فإن واقع البلدان النامية يعكس الافتقار إلى المعرفة وكذلك التحديات التي تواجه الوصول إلى التقنيات. وهذا يتطلب اعتبار هذه التقنيات الخضراء كمنافع عامة.
- تعزيز تيسير عمليات نقل التكنولوجيا الخضراء الخالية من براءات الاختراع إلى البلدان النامية لتعزيز قدرتها على معالجة آثار تغير المناخ، والتكيف معها والتخفيف من حدتها.
- ورغم اعتباره نجاحًا تاريخيًا، يجب ضمان الإرادة السياسية تجاه إنشاء صندوق الخسائر والأضرار، بما في ذلك الحوكمة والترتيبات المؤسسية والتمويل، من خلال المراقبة المستمرة والمناصرة من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين من البلدان النامية، بما في ذلك المجتمع المدني، مع التذكير بضرورة أن لا يتسبب تمويل المناخ ديونًا إضافية وأن يكون بلا شروط.
- تركيز الجهود على منع زيادة استخدام الدول الأوروبية للفحم الحجري بسبب أزمة الغاز والنفط نتيجة الحرب على أوكرانيا.
- بناء قدرات وتكوين الجمعيات والمنظمات التي تعنى بالتغيير المناخي من اجل التفاوض مع صانعي القرار
- تخصيص صناديق دعم لمساعدة الشركات الناشئة التي تدعم البيئة والتغيرات المناخية، وإحداث أجهزة رقابية للشركات النفطية وفرض غرامات مالية وضرائب على الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي الناتج عن نشاطاتها.
- ضمان شفافية المعلومات فيما يتعلق بالمشاريع المناخية بما يضمن المشاركة المجتمعية بمحاربة التغيير المناخي وتعزيز المساءلة والمحاسبة المجتمعية

منتدى الشباب – مشروع "سفير" - 11 – 13 آذار/مارس 2023

رسائل رئيسية حول الأولويات الموضوعاتية المحددة

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في إطار مشروع "سفير" منتدى الشباب الثاني من 11 إلى 13 آذار/مارس 2023 في بيروت، لبنان.

نجح المنتدى في خلق مساحة حوار على المستوى الإقليمي بين 72 من الشباب المشاركين في مشروع سفير وبين منظمات المجتمع المدني وممثلين عن السلطات المحلية والجهات التنموية الفاعلة. شكّل هذا المنتدى خلاصة مسار تدريبي على مدى أربعة أشهر حول المناصرة وأدواتها، أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان انطلاقا من دليل تدريبي كامل طوّرته الشبكة العربية حول هذه المواضيع.

بين 2021 و 2023، استفاد أكثر من 530 شابًا وشابة من 9 دول عربية (لبنان وفلسطين والأردن ومصر وسوريا وتونس وليبيا والمغرب والجزائر) من هذه الورش التدريبية، وشارك 72 منهم في منتدى الشباب الإقليمي لتحديد التحديات التنموية والأولويات الرئيسية والفرص المتاحة لمشاركة الشباب في المسارين التنموي والسياسي.

خلال الأيام الثلاثة للمنتدى، نجح الشباب والشابات في تحديد تحديات التنمية التي تواجه بلدانهم والمنطقة العربية مما أتاح لهم تأطير الأولويات الموضوعية على المستوى الإقليمي واقتراح التوصيات لصُناع القرار وتعزيز مشاركة الفئة الشبابية في المسار التنموي، ومن ثمّ تطوير مبادرة لخلق شبكة شبابية على المستوى الإقليمي.

أبرز التوصيات التي وردت عن الشباب حول الأولويات التالية:

1- التعليم:

توصيات الشباب لصُناع القرار:

- وضع استراتيجيات لمراجعة المناهج التعليميّة المعتمدة منها منظومة التدريب المهنيّ، وملاءمتها مع سوق العمل.
- الدمج بين البعد النظري والتطبيقي في المناهج التعليمية.
- مراجعة الزمن المدرسيّ ليتلاءم مع ممارسة الأنشطة اللامنهجية.
- توفير وتطوير أدوات تكنولوجيّة وتعزيز محو الأمية الرقمية وضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا لجميع فئات المجتمع لضمان وصول الجميع للتعليم.
- إعادة هيكلة البنية التحتية لقطاع التعليم، والتركيز على دعم مكاسب وبناء قدرات الموارد البشرية والإطار التربويّ.

- الحد من خصخصة التعليم، وتجويد التعليم العموميّ لتكريس مبدأي التعليم المجاني وتكافؤ الفرص.
- دعم الأسر المحتاجة للحدّ من انقطاع أبنائهم عن التعليم.
- مراقبة قطاع التعليم عن كثب بما في ذلك جميع السياسات والمؤسسات والبرامج ذات الصلة من أجل تحديد واتخاذ التدابير لمعالجة أي تمييز ولضمان وصول الجميع للتعليم الابتدائي الإلزامي مجانًا.
- دعم اللامركزيّة في توزيع المؤسسات التعليميّة.
- دعم استقلالية التعليم والمناهج الأكاديميّة بحيث تتلاءم مع الحاجيات الوطنية، والأولويات الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق والحريات الأساسية وبما يضمن الارتقاء الفكري والإنسانيّ.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهنيّ.
- دعم البحث العلميّ، وتوفير التسهيلات للباحثين والباحثات عن طريق اعتماد صناديق البحث العلمي والابتكار.

2- الصحة

توصيات الشباب لصُناع القرار:

- تحسين البنية التحتية الصحية.
- اعتماد اللامركزية للمؤسسات الصحية.
- ضمان التأمين الصحي الشامل للجميع.
- رفع خبرة وكفاءة الطاقم الطبي مع ضمان شروط عمل لائقة من ضمنها الأجور.
- رقمنة الخدمات الصحية مع ضمان أمن وحماية بيانات الرعاية الصحية.
- تطوير الاستراتيجية العامة خلال الأزمات.
- تعزيز الصحة الغذائية.
- ضمان الصحة الانجابية والجنسية للمرأة.
- تطوير منظور الصحة النفسية وسبل الحصول عليها.
- تعزيز موارد الوقاية من الأمراض النادرة والمزمنة والمستعصية.
- بناء نظام للمحاسبة ومراقبة التمويل العام الخاص بالقطاع الصحي.

3- الأمن الغذائي

توصيات الشباب لصُناع القرار:

- دعم المبادرات الزراعية.
- وضع معايير للزراعه من حيث السلامة والجودة.
- استعمال تقنيات جديدة للزراعة من ضمنها التكنولوجيا.
- نشر التوعية بنوع المحاصيل الزراعية المناسبة لكل تربة.
- تحديد المحاصيل الزراعية الأساسية لكل دولة وزيادة الرقعة الخاصة بها.
- توفير بديل مناسب للمحاصيل.
- تخفيف الهدر من المواد الغذائية.
- عمل استراتيجيات إقليمية لتبادل المحاصيل الزراعية.
- انشاء بنوك للبذور.
- تعزيز الرقابة على السوق لمنع احتكار المنتجات.
- تطوير سياسات تساعد على الحدّ من فقدان الأراضي الزراعية ومن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- وضع آليات ودراسات جدوى اقتصادية لتوفير مصادر مياه مثل تحلية مياه البحر، معالجه المياه الرمادية والحصاد المائي والعمل على استخدام طرق الراي الحديثة.
- عمل استراتيجيات رادعة للحدّ من تلوث مياه البحار والمحيطات.
- نشر الوعي حول الأمن الغذائي وتفعيل دور الوزارات المرتبطة بالأمن الغذائي في كل دولة.

4- تشريك الشباب في صنع القرار

توصيات الشباب لصُناع القرار:

- تعزيز التثقيف السياسي في جميع مراحل التعليم لتطوير خبرة الشباب في المجال السياسي.
- خفض سنّ المشاركة للشباب في الانتخاب والترشح والتقليل من صعوبة الأطر التشريعية في خصوص إجراءات مشاركة الشباب ودعم قدرتهم على استيعاب البرامج الانتخابية والقانون الانتخابي.
- مأسسة مشاركة الشباب في الحياة السياسية وارجاع ثقتهم في أنفسهم وبقدرتهم على التغيير وعلى رسم خياراتهم.
- تشريك الشباب في المسار السياسي من ضمنها خلال مراحل التخطيط والتطبيق والرصد والتقييم..
- دفع منظمات المجتمع المدني والأحزاب في مسار دعم مشاركة الشباب.

- عقد شراكات متعددة الأطراف بما يخدم مشاركة الشباب.
- تعزيز حرية التعبير والصحافة والإعلام المستقل، والوصول إلى المعلومات لتطوير دور الإعلام في رصد التطلعات ومشاكل الشباب.
- بناء برنامج وطني وعربي إقليمي لدعم مشاركة الشباب.
- تعديل كوتا مشاركة النساء والشباب في الانتخابات.
- تشجيع ثقافة التطوع ودعم السلوك المدني الديمقراطي.
- تعزيز إشراك النساء والشباب في الحياة الحزبية.
- ضمان العمل اللائق والمنتج للشباب.

5- التغير المناخي والبيئة

توصيات الشباب لصُناع القرار:

- إدارة مقاصد اقليمية لدعم التغير المناخي.
- توجيه السياسات الاقتصادية بما يخدم العدالة المناخية.
- حثّ الدول الصناعية المسؤولة بصورة أولية على التغير المناخي على تنفيذ التزامها في تمويل الصندوق الاخضر للمناخ (100 مليار $).
- حث الدول الصناعية على تفعيل صندوق الخسائر والاضرار والتزامها بالمقررات المتفق عليها في حماية البيئة والتغيرات البيئية.
- إشراك الشباب في موضوع التغير المناخي وصنع القرار في هذا المجال.
- تدعيم ودعم الشركات الناشئة في مجال الطاقة والبيئة والتغير المناخي.
- اعتماد الزراعة الذكية بسبب غلاء الأسعار.
- تشجيع تصنيع ما تبقى من بقايا الطعام.
- اعتماد التكنولوجيا الزراعية فيما يخص المياه.
- إعادة تدوير النفايات الصلبة وتشجيع حملات التنظيف.
- تعزيز الطاقة البديلة مع الحفاظ على الطاقات المتجددة.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي.
- تشجيع صناعات وسائل النقل والآليات التي تعمل على الطاقة الشمسية والكهرباء.
- العمل على تطوير المدن المستدامة والاستثمار بالطاقة المتجددة في المكان المناسب.
- العمل على الحفاظ على الموارد البحرية والبرية.
- إضافة مواد خاصة على البيئة في المناهج التعليمية وتعزيز مسؤولية المجموعة من ناحية الثقافة البيئية.
- المحافظة على الأراضي الزراعية والثروة الحرجية (الغابات).

- إستخدام الطاقة المتجددة لتحليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

6- محاربة الفقر:

توصيات الشباب لصُناع القرار:

- مراجعة السياسات الاقتصادية الريعية القائمة لضمان فرص عمل للجميع مع ضمان العمل اللائق ودخل مستدام للشباب.
- إيجاد سياسات ونظم وطنية لتوفير وضمان الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين والمواطنات خاصةً أولئك الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم.
- تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية عن طريق العمل على إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع بما يتناسب مع احتياجات كل مواطن.
- العمل مع الجهات المانحة والجهات المتلقية المهتمة لتخصيص حصص متزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية للقضاء على الفقر.
- اعتماد سياسة التوزيع العادل للثروات، وسنّ تشريعات تحقق العدالة الضريبية.
- اعتماد سياسة دمج بين القطاعات المختلفة للحدّ من الفقر مثل التعليم والصحة والعمل.
- تشجيع النزاهة والشفافية عن طريق محاربة الفساد الاقتصادي والتهرب الضريبي، ومراقبة الأسعار، ومحاربة الفساد في توزيع الإعانات والمساعدات.
- تشجيع مقاربة الاقتصاد التضامني الاجتماعي.
- سنّ التشريعات الداعمة لريادة الأعمال والاستثمار الخالِق لفرص العمل اللائق عن طريق الحدّ من الضرائب وتبسيط الإجراءات المتعلقة بهم.
- اعتماد مؤسسات حكوميّة للتعليم المهنيّ والتقنّي، وإيجاد سياسات وطنية للتشجيع على الالتحاق بهذه المؤسسات.
- وضع استراتيجية استشرافية تعمل على تحضير الشباب لمتطلبات سوق العمل المستقبليّة.
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدنيّ في تطبيق السياسات الوطنية التي تحارب الفقر.
- توفير سجل اجتماعي يحدد الفئات الأكثر حاجةً للدعم.
- بناء قدرات الفقراء وأفراد الأسر ذات الدخل المحدود، ودعم مشاريع صغرى مُدرة للأجر المستدام.
- توجيه الاستثمارات للمناطق الأكثر فقرًا وهشاشة.
- سن قوانين وسياسات إنجابية يتناسب مع مبادئ وحماية حقوق المرأة.
- تشجيع الحوار متعدد الأطراف بما يخدم السيادة الاقتصادية والمالية.
- غل يد الدولة عن الاستدانة العامة.

7- المحاسبة القانونية لصناع القرار

توصيات الشباب لصُناع القرار:

- ارساء مبدأ الحوكمة الرشيدة من محاسبة وشفافية ونزاهة.
- مكافحة الفساد في جميع أشكاله والدفع بالتفاوض والتشاركية.
- فصل السلطة القضائية واتاحة الوصول إلى المعلومة.
- دعم الهيئات والمؤسسات المستقلة.
- تطوير منصة رقمية تابعة للسلطة القضائية للوصول إلى البيانات وادارتها.